

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة

وعضوية القضاة السادة

يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد البيرودي

المميزون :

١. مؤسسة عناية الطبيعة لمواد التجميل والعطور (نتشورال كير).

٢. محمد فتحي خلف الشرع بصفته مالك الممیزة الأولى.

٣. مازن فتحي خلف الشرع.

وكيلهم المحامي حازم الأسعد.

المميز ضدها: شركة بنك سوسيته جنرال.

وكيلها المحامي محمد زهير السعدي.

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٤/٤٣٨٦٧) تاريخ ٢٠١٦/٩/١٨ والمتضمن رد الاستئناف الأصلي موضوعاً وقبول الاستئناف التبعي موضوعاً بأسبابه الثاني والثالث والرابع وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/٣٤٨٥ تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ والحكم لشركة البنك المدعية (المستأنفة تبعياً/ المستأنف عليها أصلياً) على المدعى عليهم المستأنفين

أصلياً/ المستأنف عليهم تبعياً وإلزامهم بالتكافل والتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ثلاثمئة ألف وألف وخمسمئة وأثنى عشر و ٣٠١٥٢٢ ديناراً والفائدة القانونية على هذا المبلغ من تاريخ المطالبة في ٢٤/١٠/٢٠١٢ وحتى السداد التام وتضمنهم الرسوم والمصاريف عن مرحلتي التقاضي ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين وتثبيت الحجز التحفظي.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة بقرارها وجاء واقعاً في غير محله من الناحيتين القانونية والواقعية ذلك إن محكمتي الموضوع لم تعالجا واقعة الدعوى علاجاً دقيقاً ولم تراعي التطبيق السليم لأحكام المادة ٦٤٤ من القانون المدني وأن الدعوى حرية بالرد كون الحساب المصرفي لم يتم إغلاقه .
- ٢- تقرير الخبرة المقدم من حيث النتيجة ضعيف من الناحية التأسيسية المحاسبية إذ جاء منقوضاً ولا يستفاد منه اطلاع الخبرة على كافة كشوفات الدعوى المحاسبية.
- ٣- أخطأت محكمتا الاستئناف والبدائية في تطبيق أحكام المادة ٩٢ من قانون البنوك إضافة لمخالفته لأحكام وتعليمات البنك المركزي الباحثة في كيفية حساب الفوائد القانونية.

لهذه الأسباب الواردة في التمييز طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

وبتاريخ ١/١١/٢٠١٦ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طالباً في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز.

القرار

بالتدقيق في أوراق الدعوى والمداولة نجد إن المدعية شركة بنك سوسيته جنرال وكيلها المحامي محمد زهير السعدي .

قد تقدمت بهذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليهم:

- ١- مؤسسة عناية الطبيعة لمواد التجميل والعطور (نتشورال كير).
- ٢- محمد فتحي خلف الشرع بصفته مالك المدعى عليها الأولى وكفيلاً لها.
- ٣- مازن فتحي خلف الشرع بصفته كفيلاً للمدعى عليها الأولى.

موضوع الدعوى وقيمتها:

- ١- مطالبة مالية بقيمة ٣٠٤٣٢٥ ديناراً و ٦٣١ فلساً.
- ٢- طلب إلقاء الحجز التحفظي على أموال الجهة المدعى عليها الجائز حجزها بحدود المبلغ المطالب به .

وقد أسست الدعوى على الوقائع التالية :-

١- المدعية جهة مصرفية متخصصة في مجالات فتح التسهيلات الائتمانية وتقديم كافة التعاملات البنكية وإصدار بطاقات الائتمان وفقاً لأحكام قانون البنوك ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة ... تحت الرقم ٥٥ تاريخ ١٩٦٥/٤/٢٦ حسب الأصول.

٢- تقدمت المدعى عليها الأولى وبكفالة المدعى عليهما الثاني والثالث بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١ بطلب للمدعية للحصول على قرض بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠ مئة وستين الف دينار ضمن شروط وأحكام خاصة وكما تقدمت المدعى عليهما الأولى وبكفالة المدعى عليهما الثاني والثالث بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١ بطلب للمدعية للحصول على عقد تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ دينار ضمن شروط وأحكام خاصة وقد تقدمت المدعى عليها الأولى وبكفالة المدعى عليها بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٨ بطلب للمدعية للحصول على

قرض تمويل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ خمسين الف دينار ضمن شروط وأحكام خاصة كما تقدمت المدعى عليها الأولى وبكفالة المدعى عليه الثاني بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٩ بطلب للمدعية للحصول على قرض مخصص/ شركات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ عشرة آلاف دينار أردني وارتبطت طلبات الجهة المدعى عليها جميعاً بموافقة المدعية وجرى ذلك بموجب عقد وقروض وتسهيلات ائتمانية التي تم فيها تحديد مقدار الفائدة والعمولات وعدد الأقساط وقيمة كل قسط وتواريخ استحقاقها بالإضافة لباقي الشروط.

٣- تسلمت الجهة المدعى عليها كامل قيمة القروض موضوع الدعوى ودخل بحوزتها من خلال إيداع مبلغ القرض بحسابها البنكي لدى المدعية رقم ١٠٣٠٦٢ فرع البيادر وتخويلها صلاحية التصرف بكامل مبلغ القروض وممارسة كافة الصلاحيات حسب الشروط المحددة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة.

٤- وإثر تخلف الجهة المدعى عليها عن سداد أقساط القروض والتزاماتها المذكورة أعلاه تم تنظيم ثلاثة ملاحق لعقود القرض لجدولة المديونية كان آخرها بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١١.

٥- بموجب آخر ملحق لعقود القروض والتسهيلات الممنوحة جرى تحديد رصيد مديونية الجهة المدعى عليها عن كافة القروض والتسهيلات الممنوحة بواقع ٢٧٣٥٠٠ مئتين وثلاثة وسبعين ألفاً وخمسمئة دينار أردني وتم تحديد مقدار الفائدة بملحق عقد القرض بمعدل ٩% سنوياً تحسب على أساس الرصيد اليومي لحساب القرض مضافاً إليها عمولة بنسبة ٠,٥% سنوياً.

٦- تم الاتفاق على سداد التزامات الجهة المدعى عليها وفقاً للآلية التالية:
- تسدد التزامات الجهة المدعى عليها بموجب ٦٤ قسطاً شهرياً متتابعاً على النحو التالي:

- تم تحديد القسط الأول بواقع ١٠٥٠٠ دينار يستحق بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١١.
- وتم تحديد قيمة القسط الثاني بواقع ١٠٥٠٠ دينار ويستحق في ٣١/١/٢٠١٢.
- يستحق باقي الأقساط اعتباراً من ٢٨/٢/٢٠١٢ بواقع كل قسط بمبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار بحيث يستحق كل قسط بنهاية كل شهر وحتى السداد التام.

وخلال الأشهر نيسان وآب وكانون أول من كل عام وحتى السداد التام يطرأ زيادة على قيمة القسط بحيث تصبح قيمة ٧٠٠٠ سبعة آلاف دينار خلال هذه الأشهر بصورة حصرية ثم ينقص مقدار القسط ليكون قيمته كما كان بالسابق أي بحدود ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار.

- في حال التخلف عن الوفاء بقيمة أي قسط من الأقساط في ميعاد استحقاقه تصبح جميع الأقساط مستحقة الدفع فوراً ويترتب على ذلك رفع معدل الفائدة ليصبح ١٥%.

٧- لم تلتزم الجهة المدعى عليها بالأحكام والشروط المتفق عليها بالملحق ولم تقم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المدعية.

٨- إن مسؤولية الجهة المدعى عليها تجاه المدعية تقررها أحكام وبنود العقد والاتفاق وأحكام ونصوص القانون حسبما هو وارد بأحكام عقد القرض وأحكام عقد الكفالة بالقانون المدني.

٩- تقرر الجهة المدعى عليها ضمن الشروط والأحكام الخاصة الموقعة منها مع المدعية بصحة قيود البنك المدعى والزاميتها وتسقط حقها بالطعن فيها أو بطلب تدقيقها أو إجراء الخبرة المحاسبية عليها.

١٠- نتيجة إجراء المحاسبة على حساب الجهة المدعية تبين بأنه يترصد بذمة الجهة المدعى عليها تجاه المدعية مبلغ ٣٠٤٣٢٥ ديناراً و ٦٣١ فلساً الأمر الذي اقتضى مطالبتها ومخاصمتها وتقديم هذه الدعوى.

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيّنات أصدرت محكمة بداية حقوق عمان قرارها بالدعوى رقم ٢٠١٢/٣٤٨٥ تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ قضت فيه بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ (مئتين وثلاثة وتسعين ألفاً وثمانمئة وأربعة وأربعين ديناراً إلى المدعية ورد الدعوى بما زاد على ذلك وتضمينهم الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام وتثبيت الحجز الاحتياطي .

لم يرتض المدعى عليهم جميعاً بقرار محكمة بداية حقوق عمان بالدعوى رقم ٢٠١٢/٣٤٨٥ المشار إليه أعلاه فطعنوا فيه استئنافاً بلائحة استئناف أصلي.

كما تقدمت المدعية شركة بنك سوسيته جنرال بلائحة استئناف تبعي للطعن في قرار محكمة بداية عمان المشار إليه.

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيّنات والمرافعات أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها بالدعوى رقم ٢٠١٤/٤٣٨٦٧ تاريخ ٢٠١٦/٩/١٨ قضت فيه برد الاستئناف الأصلي موضوعاً وقبول الاستئناف التبعي والحكم للمدعية شركة بنك سوسيته على المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ثلاثمئة ألف وألف وخمسمئة واثنين وعشرين ديناراً ٣٠١٥٢٢ والفائدة القانونية على هذا المبلغ من تاريخ المطالبة في ٢٠١٢/١٠/٢٤ وحتى السداد التام وتضمينهم الرسوم والمصاريف عن مرحلتين التقاضي ومبلغ سبعمئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين وتثبيت الحجز التحفظي.

لم يرتض المدعى عليهم مؤسسة عناية الطبيعة لمواد التجميل والعطور (نتشورال كير) ومحمد فتحي الشرع ومازن فتحي خلف بقرار الحكم الصادر عن محكمة استئناف عمان بالدعوى رقم ٢٠١٤/٤٣٨٦٧ المشار إليه أعلاه فطعنوا فيه تمييزاً ضمن المدة القانونية يطلبون نقضه للأسباب الواردة بلائحة الطعن.

ورداً على أسباب التمييز:

وعن السبب الأول من أسباب الطعن التمييزي الذي يقوم على تخطئة محكمة الاستئناف كونها لم تعالج وقائع الدعوى القرض علاجاً دقيقاً ولم يتم إغلاق الحساب.

وفي الرد على ذلك من الرجوع للمادة ١٦٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية نجد إنها حددت مشتملات الحكم القانوني ومنها أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهرية وأسباب الحكم ومنطوقه.

كما أن المادة ٤/١٨٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية أوجبت على محكمة الاستئناف عند إصدار حكمها النهائي أن تعالج أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل.

إن المستفاد مما تقدم أن المشرع حدد مشتملات الحكم القانوني وأوجب على محكمة الاستئناف أن ترد على أسباب الاستئناف بوضوح لكي يتسنى لمحكمة بسط رقابتها عليها فيما تتوصل إليه وأن تناقش البيانات من تلقاء نفسها وتحدد وقائع الدعوى ومحكمة من الرجوع إلى محكمة الاستئناف بالدعوى رقم ٤٣٨٦٧/٤٠١٤ محل الطعن نجد إن محكمة الاستئناف أوردت بقرارها ص ٥ ما يلي ((.... وقد تضمن هذا العقد إعادة هيكلة وبما مجموع قيمتها مبلغ ٢٣٧٥٠٠ ديناراً ...)) أن محكمة تجد إن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف مخالف للواقع ولم تبين مصدراً لذلك إذ لو دقت بالعقود لتوصلت إلى الرقم الصحيح الواجب اعتماده كواقعة ثانية مما يجعل قرارها في غير محله من هذه الناحية ومستوجب النقض.

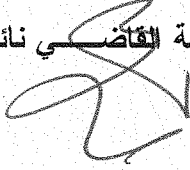
كما أن محكمة الاستئناف أوردت بقرارها ((.... أن هذا العقد تضمن وفي طياته الشروط والأحكام التي تحدد حقوق والتزامات كل من طرفيه والواجب الوفاء بها....)).

أي أن محكمة الاستئناف لم تناقش هذه الشروط والأحكام من قبلها ولم تبين ماهية هذه الشروط والأحكام ليتسنى لمحكمة بسط رقابتها على ما تتوصل إليه من نتائج مما يجعل قرارها مشوباً بالغموض ومستوجب النقض لورود هذا السبب عليه.

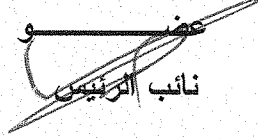
لهذا ودونما حاجة للرد على باقي أسباب الطعن نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة أوراق الدعوى إلى مصدرها لتسير بالدعوى وفق ما بيناه وإجراء المقتضى.

قراراً صدر بتاريخ ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

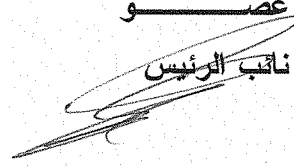


عضو



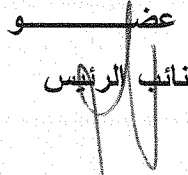
نائب الرئيس

عضو



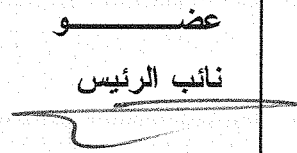
نائب الرئيس

عضو



نائب الرئيس

عضو



نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / د.س

lawpedia.jo